الثورات المصرية قبل الالفية الثالثة مدخل للتحولات السياسية

سامح عيد محمود محمد

الملخص

تعد الثورة وليدة سياق اجتماعي خاص بكل مجتمع ودولة، ولا يمكن فهم الثورة إلا من خلاله، ومهما حاول المنظرون إعطاء قوانين ثابتة للثورات والتنظير لها، تبقى كل ثورة متفردة عن غيرها من خلال أسبابها وظروفها الخاصة.

تتقلب الأمم والشعوب بين الكثير من المآسي والمحن، فتصعب الحياة وتثقل المهام، وقد تتجاوز الشعوب الكثير من هذه المآسي التي تُعتبر من سنن الحياة الكونية، ولكن ما يصعب تحمله وتهب في وجهه الشعوب هو ما يعانونه من ظلم واضطهاد، أو إستعمار وتبعية، وقد كانت الثورات نتاجاً طبيعياً لمعاناة الشعوب، وفي التاريخ المصري الكثير من هذه الهبات الثورية التي غير بها المصريون مسار حياتهم

Abstract

Revolution is the product of a social context for each State and society cannot be understood only through revolution, however fixed rules for giving theorists attempted revolutions and endoscopy, keep each unique from other revolution through their causes and circumstances.

Fluctuate between Nations and peoples many tragedies and hardships, difficult life and weigh down the tasks, and many peoples may exceed these tragedies that are from Sunan cosmic life, but difficult to afford and face blows peoples is their oppression and persecution, colonialism and dependency, revolutions were outgrowth To the suffering peoples in Egyptian history, many of these donations non-Egyptians's revolutionary course of their lives.

تساؤلات الدراسة:

تدور المشكلة البحثية حول الإجابة على التساؤلات التالية:

– ما هو دور الثورات كتحول سياسى فى بناء مستقبل للتنمية؟
– هل ساهمت التشريعات السياسية والاقتصادية بعد الثورات فى تحقيق العدالة الاجتماعية كمدخل لتنمية المجتمع؟
– هل استطاعت تلك التحولات ان تؤثر على التنمية اقليمياً؟

أهداف الدراسة:

دراسة التحولات السياسية التى شهدتها مصر قبل الالفية الثالثة واثارها على الاقتصاد والتنمية مع التطرق الى الجهود المبذولة فى مصر من أجل أستقرار النظام السياسى فى ظل تحولات سياسية أثرت على شكل نظام الحكم ومن ثم الواقع الاقتصادى

فروض الدراسة:

١- ان السياسات المرتبطة بنظم الحكم المنتهية شرعياتها كانت هى الدافع الرئيسى لتلك التحولات السياسية.
٢- لم تفلح التحولات السياسية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالشكل المرجو خلال فترة الدراسة .
٣- يعد مستقبل التنمية مرهون بإشراك حقيقى لفئات الشعب فى وضع سياسات اقتصادية تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

منهج الدراسة:

أعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائى والاستنباطى وعدد من المداخل البحثية الأخرى كالمدخل التاريخى ومدخل تحليل النظم.

المبحث الاول: ثورة ١٩١٩م

قد كانت ثورة ١٩١٩م إحدى الهبات الثورية التي انتفض فيها المصريون في وجه الظلم البريطاني، والتي امتازت عن غيرها من الثورات بأنها جمعت فئات الشعب بجميع أطيافه وطبقاته، أغنيائهم وفقرائهم، رجالهم ونساءهم في ثورة شعبية

تزعمها سعد زغلول (الذي كان زعيماً للحركة الوطنية المصرية الثورية في ذلك الوقت) ، فإلتف حوله المصريون، واتفقوا عليه قائداً للثورة.[١]

بداية الثورة:

كان إعتقال سعد زغلول وعدد من أعضاء الوفد بمثابة الشرارة الأولى لإشتعال الثورة، حيث قام طلاب جامعة القاهرة بالخروج في مظاهرات حاشدة في ٩ مارس ١٩١٩م، وقد استمرت هذه المظاهرات لمدة دامت ليومين متتالين، إلى أن وصلت الإحتجاجات لكافة الطلاب بمختلف جامعات مصر بما في ذلك طلاب الأزهر، ولم تقتصر المظاهرات على الطلاب فقط، فقد شارك فيها العمال والفلاحين في كافة مدن وقرى مصر.[٢]

وقد قامت سلطات الإحتلال البريطانية– رداً منها على أعمال المتظاهرين- بالتهديد بإعدام كل من يقوم بقطع خطوط السكك الحديدية، أو أي أعمال تخريبية في البلاد، كما أعلنت أنها ستقوم بحرق كل القرى القريبة من خطوط السكك الحديدية التي تقطع، وأقامت محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركيين في الأعمال الثورية.[٣]

نهاية الثورة:

في ظل هذه الأجواء من الغضب الشعبي السائدة في البلاد، فقد اضطرت بريطانيا إلى إتخاذعدة إجراءات من شأنها تهدئة الأوضاع، فقامت بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وأقالت الحاكم البريطاني، وسمحت للوفد المصري بالسفر إلى مؤتمر الصلح بباريس من أجل عرض قضية الإستقلال في المؤتمر، ولكن أعضاء مؤتمر الصلح قد قابلوا مطالب الوفد المصري بالرفض،[٤] وقد ترتب على ذلك زيادة حدة الغضب المصري، مما أدى إلى إشتعال الثورة من جديد، وقام المصريون بمقاطعة كافة البضائع البريطانية ، مما استدعى قيام قوات الإحتلال البريطانية بإعتقال سعد زغلول مرة أخرى ونفية إلى جزيرة "سيشل"، ونتيجة لذلك فقد إزدادت حدة الثورة ، وحاولت القوات البريطانية السيطرة على المظاهرات وقمعها بإستخدام القوة، إلا أنها لم تستطيع وفشلت في ذلك.[٥]

نتائج الثورة:

نتيجة لتلك الأحداث إضطرت بريطانيا لإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م،

والذي لبى بعض مطالب المصريين، وكان من أهم نصوصه:[٦]

١- إلغاء الحماية البريطانية على مصر.
٢- إعلان مصر دولة مستقلة.
٣- إصدار الدستور المصري الأول ١٩٢٣م.
٤- تشكيل أول وزارة مصرية برئاسة سعد زغلول.

المبحث الثاني: ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م

الأوضاع في مصر قبل قيام الثورة:

لقد شهدت مصر خلال السنوات التي سبقت قيام ثورة ١٩٥٢م اوضاعاً مزرية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: لقد شهدت مصر تدني في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٣٦م وحتى عام ١٩٥٢م، حيث زادت الفجوات الإجتماعية بشكل كبير في المجتمع، ونتج بسبب زيادة ثروات الأغنياء بشكل كبير على الرغم من قلة عددهم، زيادة الفقراء فقراً على الرغم من كثرتهم، وبالتالي فقد انعدمت بذلك العدالة الإجتماعية بين طبقات المجتمع المصري.[٧]

وأصبحت مصر بلداً زراعياً يعمل غالبية سكانه بالزراعة، كما تحول الإعتماد الأساسي للدخل القومي المصري على قطاع الزراعة. [٨]

كما شهدت المواد الغذائية نقصاً شديداً وارتفاعاً كبيراً في الأسعار، نتيجة لوجود أعداد كبيرة من قوات الإحتلال البريطانية، إذ ترتب على زيادة أعدادهم في البلاد إغراق السوق بالنقد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع. [٩]

وقد كانت بريطانيا تسيطر على أرصدة مصر في الخارج، واستغلتها كورقة للضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ مطالبها، أضف إلى ذلك أن الأراضي الزراعية في مصر لم يكن يسمح بتمليكها إلا لفئة معينة ، مما أدى إلى أن أصبح الغالبية العظمى من الفلاحين المصريين لا يملكون أي أراضي، بل اضطروا للعمل كعمال بالأجر لدى فئة الإقطاعيين المسيطرين على الأراضي الزراعية، وكانوا يتقاضون أجوراً ضئيلة لا تكفي حتى لتغطية احتياجاتهم المعيشية الضرورية. [١٠]

الأوضاع السياسية: قد كان لفقدان المصريون الثقة في النظام القائم أكبر الدوافع التي أدت لقيام ثورة ١٩٥٢م، فقد عمل النظام على تعطيل العمل بالدستور لفترات طويلة، وحتى في أوقات عمل الدستور كانت الحياة الدستورية في مصر لا تحمل من الدستور سوى الإسم فقط، كما حاول النظام مراراً إلغاء الدستور أو إستبداله.(١١)

كما فشلت المفاوضات المصرية- البريطانية في التوصل لحل فيما يتعلق بقضية الجلاء البريطاني عن مصر، ورفضت بريطانيا بشدة التنازل عن أي إمتيازات لها في مصر، مدعية أن بقاء قواتها في منطقة قناة السويس ما هو إلا خوفاً منها من انتشار أي حركات شيوعية أو يسارية في البلاد. (١٢)

الأوضاع العسكرية: قد سعت بريطانيا بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م أن تحكم سيطرتها على الجيش المصري لتضمن استمرار خضوعه لسيطرتها، ولذلك عندما قام البرلمان المصري عام ١٩٢٧م بمناقشة قضية رفع مستويات التدريب والتسليح في الجيش، وإلغاء منصب القائد العام البريطاني " السردار" هبت بريطانيا بإرسال ثلاث بوارج بريطانية إلى الشواطئ المصرية في إشارة تهديد واضحة منها للحكومة المصرية، مما ترتب عليه تراجع الحكومة المصرية وقبولها باستمرار خضوع الجيش المصري لسيطرة بريطانيا. (١٣)

اندلاع الثورة:(١٤)

رتب الضباط الأحرار للقيام بحركة عسكرية في عام ١٩٥٥م، وفي عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢م وما ترتب عليه من غضب شعبي على الحكم الملكي، رأى الضباط الأحرار الإستفادة من ذلك الغضب الشعبي للتعجيل بالثورة.

وبعد التشاور رأوا الإنتظار لحين اجتماع البرلمان المصري في نوفمبر ١٩٥٢م ، وقد جاء اختيارهم لهذا الموعد للإستفادة من أي مخالفات دستورية قد تحدث أثناء الاجتماع من قبل الملك ، والتي ستستند عليها الحركة كزريعة للقيام بالثورة بغرض حماية الدستور.

وفي ١٥ يوليو ١٩٥٢م فاجئهم الملك بإصدار قرار يقضي بحل مجلس إدارة نادي الضباط ، مما أربك خططهم، ودفعهم للتعجيل بخطتهم ، ففي ١٩ يوليو١٩٥٢م قرر

الضباط أن تقوم الثورة ليلة ٢٢/٢١ يوليو ١٩٥٢م ، إلا أنه قد تم تأجيلها إلى ليلة ٢٣/٢٢ يوليو ١٩٥٢م لاستكمال تجهيزاتهم للقيام بالثورة .

وفي طليعة فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تحرك ٣ ألاف جندي بقيادة ٢٠٠ ضابط تجاه المقر المركزي للقوات المسلحة وقاموا باحتلاله ، ثم أكملوا سيطرتهم على محطة الإذاعة، وتمركزوا في أماكن مهمة في العاصمة دون أي مقاومة تذكر، وتحركت قوة عسكرية لمحاصرة سلاح الحدود والجسور المهمة المؤدية إلى القاهرة، وفي ذات التوقيت تم الدفع بقوات إلى الإسكندرية لتنضم إليها هناك القوات البحرية، حيث منعوا السفن من الدخول أو الخروج من الميناء ، وتحفظوا على اليخت الملكي بأن أصدروا له أمراً بعدم التحرك.

وفي٢٦ يوليو ١٩٥٢م أجبر الضباط الأحرار الملك فاروق على التنازل عن عرش مصر، ومغادرة أراضي البلاد.

و تمثلت**أهم النتائج المترتبة على الثورة:**[١٥]

١- إجبار الملك فاروق على التنازل عن الحكم والرحيل عن البلاد.
٢- إلغاء الملكية وقيام أول جمهورية في مصر ، وكان اللواء محمد نجيب أول رئيساً لتلك الجمهورية.
٣- توقيع إتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر.
٤- إلغاء العمل بدستور ١٩٢٣م.
٥- تأميم قناة السويس.
٦- القضاء على نظام الإقطاع في مصر، وإلغاء الطبقية بين فئات المجتمع المصري.
٧- القضاء على السيطرة الرأسمالية في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي.

بنية نظم الحكم من ١٩٥٢م : ٢٠١١م

خلال عهد الرئيس محمد نجيب (١٩٥٢-١٩٥٤)

سعى قادة ثورة يوليو الذى تولى رئاستها اللواء محمد نجيب ١٩٥٢، الى بناء تنظيم سياسي قابل للتطور والتغير تتحقق من خلاله مبادئ الثورة ، ورأى قادة الثورة انه من الضرورى قبل الشروع فى أقامة البناء السياسي الجديد لابد من التمهيد الجيد

للبنية التحتية لهذا النظام ، فاتخذوا عددا من الإجراءات التى من شأنها محاصرة قوى النظام القديم ، و التى من بينها

- تشكيل اول حكومة برئاسة محمد نجيب فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ .
- إسقاط دستور ١٩٢٣ .
- اصدار دستورا مؤقتا ١٩٥٣، على أن يستمر العمل به حتى نهاية الفترة الانتقالية.
- حل الأحزاب السياسية ، ومنع النشاط السياسي فى الجامعات .

انشاء هيئة التحرير :

عندما ألغى مجلس قيادة الثورة الأحزاب بات من الضرورى البحث عن كيان بديل يستطيع تحقيق أهداف الثورة ، فكانت هيئة التحرير والتى ترجع فكرة إنشائها إلى الرئيس جمال عبد الناصر قبل الثورة ، و أعلن قيامها رسميا فى ٢٣ يناير ١٩٥٣، و شهدت القاهرة احتفالا أقيم فى الفترة من ٢٣: ٢٦ يناير ١٩٥٣ ، بمناسبة مرور ستة أشهر على نجاح الثورة ، اقيم فى ميدان الاسماعيلية (ميدان التحريرالآن)، وخلال الاحتفالية أعلن قيام هيئة التحرير ، ثم افتتح المقر الرئيسى للهيئة فى ثكنات الحرس الملكى فى ميدان عابدين فى ٦ فبراير ١٩٥٣ [١٦].

وأصبحت هيئة التحرير التنظيم السياسي الشعبى الوحيد الذى خرج من عباءة الجيش وحرص عبد الناصر فى خطاباته على تأكيد أن الهيئة ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان ، وإنما هى أداة لتنظيم قوى الشعب. وأعلنت النظام الجمهوري علي أن يتولي قائد الثورة محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، وقد كان إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية مطلباً شعبياً ملحاً [١٧].

وبدأت هيئة التحرير تلعب دورا هاما فى حشد الجماهير ، وربطت بين قيادة الثورة وبين الجماهير وكان من أهم أوجه الضعف التى عانت منها هيئة التحرير ان سيطرة الجيش على الهيئة كانت واضحة ، ولأن الهيئة قد شكلت من جانب السلطة الحاكمة ، فكان أمرا واضحا أن تستخدم لخدمة السلطة التى أقامتها وقد استخدمت الهيئة خلال أزمة مارس ١٩٥٤، وسرعان ما تبين أن القيادة تتولى كل شىء بنفسها ، وأن الهيئة التى أقامتها ليس لها تأثير على مجريات الأمور.

خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠)

اثناء الفترة الانتقالية ، تغير نظام الحكم وأدواته ، بفعل عدد من الأسباب تأتى على رأسها ، عزل الرئيس محمد نجيب فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، وكذلك جلاء الانجليز عن مصر نهائيا ، تأميم قناة السويس ، ودحر العدوان الثلاثى ، وقبل ذلك كانت مواقف جمال عبد الناصر الوطنية فى مؤتمر باندونج ضد الأحلاف العسكرية ، وكسر احتكارات السلاح ، تأكيدا للاستقلال الوطنى ، وإعلان عبد الناصر الدستور الجديد فى يناير ١٩٥٦ ، ساهمت هذه الأسباب فى ارتفاع شعبية جمال عبد الناصر فكان انتخابه رئيساً من خلال الاستفتاء العام أمرا طبيعيا ، فأصبح المرشح الوحيد لدوره السابق الذى جعل انتخابه مدشنا بإرادة شعبية جارفة ووصل قائد الضباط الأحرار ، ورئيس مجلس قيادة الثورة إلى منصب رئيس الجمهورية ، وفى أواخر عام ١٩٥٦ ، عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعا مغلقا فى احدى دور العرض بوسط القاهرة وأصدروا قرارا بحل مجلس قيادة الثورة على أساس أنه حقق مهامه الخاصة بالاستيلاء على السلطة وتوطيد دعائم النظام الثورى.

دستور ١٩٥٦ : فى ١٦ يناير ١٩٥٦ اعلن الرئيس عبد الناصر عن الدستور الجديد[١٨]، ليمنح جمال عبد الناصر سلطات كانت فى الواقع بقبضته ولكن ليسبغ عليه صفة القانون والدستور .

الاتحاد القومى : فى ٢ ديسمبر عام ١٩٥٦ ، ألغيت هيئة التحرير رسميا ونقلت ملكية فروعها بعد تصفيتها فى المدن والإقليم إلى الاتحاد القومى الذى نص على تأسيسه دستور ١٩٥٦، ويهدف الاتحاد لتحقيق الديمقراطية السليمة ، فهو يجعل لكل عضو فى لجان القرى حق مناقشة ما يهم قريته كأحد مواطنى القرية وما يهم البلاد كلها ، والاهم من ذلك أن الاتحاد القومى سيعمل على تخطيط السياسة العامة للبلاد وستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط [١٩] .

و نظرا لعوامل الضعف التى الحقت بالاتحاد القومي وعدم تطوره بما يتماشى مع استحقاقات الثورة وما طرأ عليها من تغيرات ، ونظرا لتطور المفاهيم وتداخلها وعدم وجود تفسير واحد متفق عليه لتلك المفاهيم ، بدأ عبد الناصر فى هذه المرحلة بالتوجه الاشتراكى الصريح ، وكان التفسير وراء هذا التحول نحو إصدار قرارات التأميم والتحول الاشتراكي الصريح ، هو أحجام الرأسمالية المصرية الكبيرة عن الإسهام فى

دعم الاقتصاد القومى وعدم اشتراكها فى خطط التنمية. وكان الاتحاد القومى ثانى تنظيم للثورة بعد هيئة التحرير.

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، أصدر عبد الناصر بيانا أعلن فيه تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وقدم جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وثيقتين " الميثاق – و قانون الاتحاد الاشتراكى العربى"، وكان الميثاق أول دليل عمل مكتوب لثورة يوليو.

الاتحاد الاشتراكى العربى : تكون الاتحاد الاشتراكى العربى بدلاً من الاتحاد القومى، فكان منطقيا بعد قوانين يوليو ١٩٦١، أن يصدر قانون الاتحاد الاشتراكى .

الدستور المؤقت ١٩٦٤ : فى مايو ١٩٦٤، صدر الدستور المؤقت و اعتمد الدستور المؤقت على مواد دستور ١٩٥٦ ، من حيث المقومات الاساسية للمجتمع وإن كانت قد أضيفت مواد جديدة تتفق وتوجهات النظام الاقتصادية وتبلور نظرته الاجتماعية معلنا لأول مرة فى تاريخ الدساتير المصرية ما يأتى " الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية تقوم على أساس تحالف قوى الشعب العامل" والمادة التاسعة منه تنص على " أن النظام الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى" . وتنص المادة ١٢ على " سيطرة الشعب على أدوات الانتاج وتوجيه فائضة وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة " .

وأدت أحداث يونيو١٩٦٧، إلى ضرورة إعادة التفكير فى إعادة بناء الدولة بما يستجيب لتداعيات ما بعد الهزيمة ، سواء لإعادة بناء الجيش أو لتفادى عثرات البناء السياسى السابق ، فأصدر عبد الناصر بيانا للعمل الوطنى فى ٣٠ مارس ١٩٦٨، عمل به يوم صدوره واشتهر به ، ثم جرى الاستفتاء عليه فى ٢ مايو ١٩٦٨، وقبله الشعب أملا فى التغيير .

وبالفعل انصرف عبد الناصر بكل كيانه للانشغال فى أعادة بناء الجيش ، وإدارة حرب الثلاث سنوات مع قادة جيشه الجدد (الاستنزاف) حتى وافاه الأجل عشية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

خلال عهد الرئيس محمد انور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)

عندما توفى الرئيس عبد الناصرفى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، كان محمد أنور السادات يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية ، وافق مجلس الامة على ترشيح السادات رئيساً للجمهورية و فى ٧ أكتوبر ١٩٧٠، عرض ذلك الترشيح على الشعب فى استفتاء عام وقد وافق الشعب على توليه رئاسة الجمهورية ، و فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٠ أدى السادات اليمين الدستورية أمام مجلس الامة [٢٠]، ليصبح ثالث رئيس للجمهورية ، بعد محمد نجيب و جمال عبد الناصر .

دستور ١٩٧١ : كلف الرئيس السادات مجلس الأمة في ٢٠ مايو ١٩٧١ بوضع مشروع لدستور دائم ، مع طلب بعض المباديء التي يجب أن يتضمنها، والتي ورد كثيرا منها في بيان ٣٠ مارس ، وزاد عليها بعض المباديء و الأفكار ، ثم قرر تغيير اسم مجلس الأمة الي مجلس الشعب .

وفي تاريخ ٢٥ مايو وافق المجلس علي أن يكون أعضاء لجنة وضع الدستور جميع من أبدي رغبته فى الانضمام للجنة التحضيرية وعددهم ٨٠ عضوا وضُمت اليهم مجموعة من رجال الفكر والخبرة ومن رجال الدين والقضاء ، وأدخلت اللجنة التحضيرية بعض التعديلات ووافق المؤتمر القومي العام للإتحاد الإشتراكي (المنتخب) عليها .

وقد أعتبر ذلك الدستور ثورة تشريعية ، حيث ظل هذا الدستور قائم لقرابة ٤٠ عاماً ، والذى احتوى على مبادئ للحريات و العدالة و المساوة و نظم الحكم ... الخ.

تطور السلطة التشريعية : شهدت فترة الرئيس السادات ثلاثة انتخابات برلمانية نتج عنها ثلاث هيئات لمجلس الشعب [٢١] :
المجلس الاول بدا فى نوفمبر ١٩٧١ واستمر حتى اكتوبر ١٩٧٦، وقد اكمل مدته الدستورية وهى خمس سنوات ،والمجلس الثانى بدا فى نوفمبر ١٩٧٦ واستمر قائما حتى تم حله فى ابريل ١٩٧٩ . اما المجلس الثالث فقد بدا فى يونيو ١٩٧٩ واستمر قائما حتى اكمل مدته الدستورية فى ابريل ١٩٨٤ اى بعد حوالى ثلاث سنوات من وفاة الرئيس السادات.

وقد عكس التطور البرلمانى فى عهد السادات ما شهده النظام السياسى من تحول من التنظيم السياسى الواحد الى تعدد الاحزاب .

تطـور السـلطة التنفيذيـة : لا يمكـن فهـم دور الـوزارة دون ادخـال دور رئـيس الجمهوريـة فـى الحسبان ذلك ان احد سمات السلطة التنفيذيـة فـى النظـام السياسـى المصرى وفقا لدستور ١٩٧١ هو " ازدواجية السلطة " اى انها تمارس بواسطة كلا من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ويعتمد دور مجلس الوزراء واسلوب عمله على صلته برئيس الجمهورية ، وتحديدا على العلاقة التى تنشأ بين رئيس الجمهورية من ناحية ورئيس مجلس الوزراء من ناحية اخرى .

اما بالنسبة لتطور الوزارة فى عهد السادات ، ففى حين ان فترة الرئيس عبدالناصر قد شهدت ١٨ تشكيلا وزاريا ، وبلغ متوسط عمر الوزارة ١٤ شهرا . فقد شهدت فترة الرئيس السادات ١٦ تشكيلا وزاريا وبلغ متوسط عمر الوزارة ٧ أشهر ، اى ان فترة السادات شهدت درجة اكبر من عدم الاستقرار الوزارى.

وكانـت اقصـر وزارة فـى هـذه الفتـرة هـى وزارة د. محمـود فـوزى الاولـى والتـى استمرت من ٢١اكتوبر ١٩٧٠ الى نوفمبر ١٩٧٠ اى اقل من شهر . واطول وزارة هـى آخـر وزارة شـكلها السـادات فـى ١٤ مـايو ١٩٨٠ واسـتمرت حتـى اغتيالـه فـى اكتوبر ١٩٨١ اى ١٧ شهرا . وشهدت هذه الفتره تكرار تولى شخص واحد لرئاسة الـوزارة ، فعلـى سـبيل المثـال تولاهـا ممـدوح سـالم خمـس مـرات متصـلة ، ومحمـود فوزى اربع مرات ، ومصطفى خليل مرتان .

ونلاحظ غلبة الطابع المدنى على وزارات عهد السادات خلافا لعهد عبد الناصر حيث احتكـر العسـكريون منصـب رئـيس الـوزراء طـوال تلـك الفتـرة كمـا سـيطروا علـى الوزارات الرئيسية .

تطور السلطة القضائية: تطـورت السلطة القضـائية فـى عهد السـادات لتشمل اربعة انواع من القضاء وفقاً لمعيار طبيعة المنازعات التى يختص كل نوع بها ويترتب على ذلك اختلاف الاجراءات المتبعة فى كل منها ، وذلك على النحو التالى [٢٢] :

- <u>النوع الاول</u> فهو القضاء المدنى الذى يختص بفض المنازعات بين الافراد
- <u>النوع الثانى</u> فهو القضاء الجنائى الذى ينظم استخدام الدولة لسلطتها فى العقاب
- <u>النـوع الثالـث</u> فهـو القضـاء الادارى والـذى تمارسـه المحـاكم الاداريـة ويخـتص بالمنازعات التى تنشا بين اجهزة الدولة والمواطنين

- النوع الرابع فهو القضاء الدستورى الذى تعبر عنه المحكمة الدستورية العليا والتى تختص بالحكم فى مدى دستورية القوانين ومدى اتفاقها مع المبادئ والقيم التى تضمنها الدستور .

وأهم سمات تلك الفترة الاستقرار الدستوري ونمو الأحزاب وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري في مرحلة الاشتراكية الديمقراطية[٢٣] .

خلال عهد الرئيس محمد حسنى مبارك (١٩٨١-٢٠١١)

امتدت فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك لمصر على مدى ثلاثة عقود، مما يجعلها الأطول منذ ١٩٥٢ العام الذي أطيح فيه بالنظام الملكي ، وفي ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١ أدى محمد حسني مبارك اليمين الدستورية كرئيس للبلاد ، ثم أعيد الاستفتاء عليه رئيسا للبلاد في استفتاءات شعبية عليه كمرشح أوحد أعوام ١٩٨٧، و١٩٩٣و١٩٩٩ حيث أن الدستور المصري يحدد فترة الرئاسة بست سنوات دون حد أقصى.

التعديلات الدستورية :

- تعديل ٢٠٠٥ : شهد عهد الرئيس مبارك فى بناء النظام السياسى تعديلين دستورين اولهما عام ٢٠٠٥ ، عندما اقترح الرئيس طبقاً لما يخول له فى الدستور من حق الاقتراح ، تعديل نص المادة ٧٦ من الدستور والتى يتم بموجبه تحويل آلية اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء الى الانتخاب بالاقتراع السري المباشر وفتح باب الترشيح لقيادات الأحزاب[٢٤] ، وأعيد انتخابه بتفوق كاسح على منافسيه.

– **تعديل ٢٠٠٧ :** فى ديسمبر ٢٠٠٦ طلب الرئيس مبارك من مجلسى الشعب و الشورى إجراء تعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور ، وقد تشكلت لجنة مشتركة من المجلسين وعرض ذلك التعديل على الشعب فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ ، وقد تم الموافقة على تلك التعديلات ، و أبرز ما تضمنته هذه التعديلات تمثل في الآتى:

- إلغاء كل ما يخص الإشتراكية والسلوك الاشتراكى وتحالف قوى الشعب العاملة ، وما شابه ذلك .

- تولى رئيس الوزراء مهام عمل الرئيس فى حالة عدم وجود نائب للرئيس ، اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية مهام عمله (المادة ٨٢).
- إنشاء لجنة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات- تكون لها صلاحيات مطلقة (المادة ٨٨).
- يلزم موافقة مجلس الشعب على برنامج الوزارة خلال ستين يوماً من تاريخ تاليفها ، وفى حالة عدم الموافقة قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة (المادة ١٣٣).

السلطة التنفيذية فى عهد الرئيس مبارك : اتسمت السلطة التنفيذية فى هذا العهد بالاستقرار ، حيث شهد حكم الرئيس الاسبق حسني مبارك تعيين ثمانية رؤساء للوزراء في ثلاثين عاما، ويعد الدكتور فؤاد محيى الدين هو رئيس الوزراء الأول في ذلك العهد ، فيما أسدل الفريق أحمد شفيق الستار على آخر وزارات عهد الرئيس الاسبق مبارك ، ويعد الدكتور عاطف صدقي اطول رئيس وزراء بقى فى منصبه على مستوى الجمهورية [٢٥].

السلطة التشريعية فى عهد الرئيس مبارك :سيطر الحزب الوطني الديمقراطي كحزب "حاكم"، على أغلبية مقاعد البرلمان خلال هذة الفترة ، وفي عام ١٩٨٣ تم إقرار نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية و الذى طبق خلال مجلس ١٩٨٤ ، و الذى تم حله من المحكمة الدستورية ، وتلاه مجلس شعب ١٩٨٧ ، و الذى تم حله ايضاً من المحكمة الدستورية ، لعدم دستورية بعض فقرات القانون المنظم لتلك الانتخابات ، وقد شهدت انتخابات ٢٠٠٠ اول اشراف قضائى كامل على الانتخابات ، و استمر حتى انتخابات ٢٠٠٥ ، وتم الغاؤه بالتعديلات الدستورية ٢٠٠٧ ، لتجرى انتخابات ٢٠١٠ بغير اشراف قضائى كامل عليها .

السلطة القضائية فى عهد الرئيس مبارك : تطورت السلطة القضائية فى هذة الفترة تطوراً نوعياً وليس ادارياً ، حيث ان القضاء فى عهد الرئيس الاسبق مبارك شهد تقلد المرأة لمناصب قضائية بدءاً من المحكمة الدستورية الى القضاء العادى باستثناء مجلس الدولة [٢٦]

التطور الحزبى : عمل الرئيس الاسبق مبارك على نمو التعددية الحزبية بحذر، فكانت مقيدة دون فاعلية حقيقية ، حيث التضييق على انشطتها فى ظل قانون الطوارئ الذى يحظر اى اجتماعات أو تجمعات الا بعد موافقة الامن ، وكذلك تشكيل لجنة شئون الاحزاب التى يسيطر عليها الحزب الوطنى الحاكم ، و تدخل لجنة شئون

الاحزاب في الشئون الداخلية للاحزاب طبقاً للقانون المنظم لعمل الاحزاب و الذى يتيح للجنة حق التأكد من تطبيق الحزب لقواعد الديمقراطية وايقاف نشاطه وفى هذا السياق فقد تطور عدد الأحزاب من خمسة أحزاب عام ١٩٨١ إلى ٢٤ حزباً فى يناير ٢٠١١ [٢٧].

مقومات التغيير خلال عهد الرئيس الاسبق مبارك:

الاوضاع السياسية فى عهد الرئيس مبارك:

انتهج النظام منهجاً يقوم على منح مساحة محدودة من حرية الحركة لقوى المعارضة للعمل السياسي الميداني، بالاضافة إلى إتاحة هامش من حرية الرأي ليقوم هؤلاء بالتعبير عن آرائهم المنتقدة للنظام [٢٨] ، وقد وفر هذا المنهج عدة مزايا للنظام ، حيث أضفى على وجوده وأظهره أمام العالم وكأنه راع للديمقراطية في بلد عانى لعقود من حكم استبدادي ، بالاضافة إلى تمكنه من تسويق نفسه للغرب على أنه الخيار الافضل لمصالحهم ٢٩ .

و يعود السبب الجوهرى فى سماح النظام السياسى بالتعددية الحزبية وخوض الانتخابات التشريعية بمختلف مستوياتها، هو الابقاء على الطبيعة الصورية للديمقراطية ، ولكن تفريغ الحياه السياسية من أى مظاهر منافسة حقيقية نزيهة بين الاحزاب و القوى السياسية الاخرى ، حيث تمادى النظام في القيود والشروط التي وضعها لتأسيس الاحزاب ، وبالتالي ، تمكن النظام من خلق بيئة حزبية تتسم بالتعددية الشكلية (المقيدة) ، إلا أنه في الواقع أديرت السياسة في مصر وفق ما يمكن وصفه بأنه اتفاق ضمني بين النظام والمعارضة الحزبية وغيرها من القوى السياسية، بحيث تشارك هذه الاطراف ويسمح لها بالوجود بشرط ألا تتجاوز خطوطاً حمراء ، تهدد استئثار النظام بالحكم والسلطة [٣٠] .

سيطرة السلطة التنفيذية على مقاليد الحكم : عانى النظام السياسي المصري كثيراً من أزمة بنائية ، تمثلت في غياب مبدأ التوازن بين السلطات ، إذ تهيمن السلطة التنفيذية غالباً على السلطة التشريعية عن طريق نواب الحزب الحاكم ، او اخضاع نواب البرلمان لرغبات السلطة التنفيذية بطريقة أو بأخرى ، من خلال التفرد بالسلطة

و الاستبداد بها، كما يهيمن رئيس الجمهورية على الكثير من السلطات الدستورية التي تجعله متفردا بالقرار [٣١] .

تجميد مبدأ التداول السلمي للسلطة : لقد غاب عن المشهد المصري مبدأ التداول السلمي للسلطة ، بسبب الحكم الاستبدادي واحتكار السلطة والاستئثار بها، حيث لم يمنع الدستور رئيس الجمهورية من البقاء في الحكم مدى الحياة (الدستور المصري ، المادة ٧٧) ، إلى جانب أن الانتخابات هي عبارة عن مناسبات لتجديد سيطرة النظام الحاكم ، حيث يتم اختيار رئيس الجمهورية عبر استفتاء لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد أكثر من دورة ، وبالتالي يمكن التجديد له مدى الحياة حسب المادة ٧٧ من الدستور المصرى [٣٢] ، وعلى الرغم من تعديل المادة ٧٦ من الدستور و التى تفيد بتحويل الاستفتاء الى انتخاب الا ان التطبيق الفعلى لم يمكن احد من التنافس النزيه و الحقيقى، وقد اعتبرت الانتخابات مزاد يتنافس فيه النخب الاقتصادية والعائلية على الحصانة البرلمانية [٣٣]

ملف التوريث : يعد مشروع التوريث من العوامل المهمة التي ساهمت في انهيار شرعية النظام على الصعيد السياسي ، وعمل على تأجيج مشاعر الغضب تجاهه

ويبدو أن ظهور جمال مبارك في المشهد السياسي وسطوع نجمه ، وما بدا للعيان أنه تمهيد الطريق لوصوله إلى قمة السلطة في البلاد ، قد أثار استياء بل وغضب المصريين ودفعهم للتساؤل : هل نضبت مصر وأصابها العقم وعجزت عن إنتاج من يصلحون لحكمها وقيادة شعبها؟ كما ولدت ظاهرة التوريث إحساساً بأن النظام أصبح عصيا وأنه لا سبيل لارساء دعائم الحكم الديمقراطي السليم في البلاد ، وأنه لا أمل في إقامة دولة يسود فيها القانون والمحاسبة والشفافية [٣٤] .

التعدد الحزبى فى عهد الرئيس مبارك : تعد حالة الاحزاب السياسية من حيث القوة أو الضعف مؤشر على حالة النظام السياسي ودرجة تطوره في أية دولة ، فالاحزاب تلعب دوراً هاماً في تدعيم الممارسة الديمقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين ، بما يسمح بتنشيط الحياة السياسية، وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين.

سياسة مصر الخارجية في أواخر عهد الرئيس مبارك : اتسمت السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك بالتواضع فى السياسة الخارجية ، كما بات النظام المصري

وسياسته الخارجية بشكل خاص مرتهناً بالرضى الامريكى ، حفاظاً على المعونة الامريكية السنوية التي تتلقاها مصر منذ اتفاقية السلام[٣٥] .

الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى عهد الرئيس مبارك:

الاوضاع الاجتماعية : شهدت الاوضاع الاجتماعية في مصر حالة من الاستقطاب الشديد ، حيث اتسعت الفجوة بشدة بين قلة لا تزيد عن ٣ % تمتلك معظم الثروة ، وكثرة بالغة قد تزيد عن ٧٥ % تعيش في حالة فقر ولا تملك أي شيء ، بينما انكمشت الطبقة الوسطى إلى ٢٠ % أو أقل من مجموع الشعب المصري ، وتبدو مظاهر هذه الحالة واضحة في حالة الشكوى الدائمة من عدم ملائمة الدخول الضئيلة لمواجهة الغلاء[٣٦] .

وهنا يمكن ذكر أهم ملامح الاوضاع الاجتماعية في مصر منذ ١٩٥٢ وحتى ما قبل حراك ٢٥ يناير ٢٠١١ :

١- منظومة قيم المجتمع المصري :

إن التغيرات التي شهدها المجتمع المصري تركت آثار كبيرة على سلوكيات المواطنين ، ومنظومة القيم ، وشكل الاطر الثقافية والاجتماعية ، حيث تأثر المواطن المصري منذ بداية حقبة التسعينيات بعدة متغيرات في القيم والسلوك ، أهمها [٣٧] :-

- غياب العدالة الوظيفية بسبب الواسطة و المحسوبية ،
- افتقاد النموذج للشباب أو القدوة التي يقتدون به،
- أصبحت رابطة الاسرة تواجه خطر التفكك في ظل غياب التراحم ، وزيادة مؤشرات الفردية والانانية .
- تراجعت قيمة الوطنية والانتماء للوطن بشكل ملحوظ ، بسبب انشغال الدولة عن المواطن وعدم اهتمامها به .
- الشعور بالغربة والوحدة والانكفاء على الذات، ولذلك تزايدت معدلات الهجرة والنزوح للخارج .
- تراجعت قيمة العلم ، حيث على شأن لاعبي كرة القدم والفنانين والمشاهير، في حين تراجعت حظوظ المفكرين والعلماء ، كما تراجع الاهتمام بالبحث العلمي والتفكير العلمي .

- تراجع برامج تنمية الموارد البشرية : وأهم عاملين في مجال التنمية البشرية ، هما التعليم والرعاية الصحية.

– التعليم العام في جميع المراحل الدراسية والجامعية وصل لاسوأ مما كان عليه منذ ثلاثة عقود ، فقد تخلت الدولة المصرية تماماً عن رعاية التعليم وتطويره ، وغدت الدروس الخصوصية بديلاً للتعليم الحكومي الذى يكلف الاسر المصرية سنوياً أكثر من ١٥-٢٠ مليار جنيه ، وفق كثير من التقديرات [٣٨].

– الرعاية الصحية : تعتبر الصحة أحد أضلع مثلث الامن القومي في أي دولة

٢- اختلال منظومة الدعم :

لا يمكن للمواطن المصرى فى ظل هذا التفاوت فى الدعم ان تكون لديه القدرة على تحقيق الاكتفاء و الرضا ، بل ان المواطن المصري شعر بأنه غريب في وطنه ، فالهوة أصبحت متسعة جدا فثروات الوطن ينعم بها فئة قليلة جدا ، و ان المواطن يشعر بالسخط نظراً الى أن ما يتقاضاه من راتب شهري أو أسبوعي لا يضاهي ما يقوم به من مجهودات ، وأنه لا يحقق له ولاسرته الحياة الكريمة [٣٩] ، في المقابل ازدادت مخصصات الدعم الحكومي المقدم للطاقة (محروقات وكهرباء) وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية الكبيرة ، من مالكي شركات الحديد والاسمنت و الاسمدة و الالومونيوم ، وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة [٤٠] ، وفي الوقت الذي استمر فيه دعم الحكومة لصادرات كبار المصدرين ، تراجعت قيمة دعم المزارعين ، والدعم المقدم لتنمية الضواحي والمحافظات ، والدعم المقدم لاسكان محدودي الدخل ، وتراجع دعم الادوية والتأمين الصحي، وهذا فيه تعدي على حقوق الفقراء والطبقة الوسطى، لصالح الطبقة الرأسمالية الصغيرة .

المستوى الاقتصادي في المجتمع المصري :

عند الحديث عن الاوضاع الاقتصادية في مصر قبل اندلاع الثورة تلمس وجود فجوة بين مستويات الدخول لدى شريحة ليست بسيطة في المجتمع المصري من ناحية ، وبين الاحتياجات اليومية للاسرة من ناحية أخرى ، وأهم ملامح الاوضاع الاقتصادية قبل الثورة هي :

١- **البطالة :** يعاني اقتصاد مصر من أربعة اختلالات هيكلية رئيسية ، وهي اختلال بين الانتاج والاستهلاك ، و اختلال بين الصادرات

والـواردات ، و اختلال بـين الادخـار والاسـتثمار، و اختلال بـين إيرادات الدولـة ونفقاتها وهي التي تسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري وأهم وأخطـر هذه المشاكل هي مشكلة البطالة، وكان لزاماً أن يـتم تحديد استراتيجية تعمل علـى زيادة إمكانية تـوفير فـرص العمـل حيـث إن أداء سـوق العمـل يعكس بشكل عـام أداء الاقتصاد ، ودخلـت مصـر فـي برنـامج إصـلاح اقتصـادي منـذ أكثـر مـن عقـدين يهـدف إلـى تحريـر الاقتصاد وخفض عجز الموازنة والظروف التي مر بها اقتصاد مصر تشير إلى وجود ثلاثة مصادر للبطالة هي:-

- القادمون الجدد لسوق العمل والذي يقدر بحوالي ٧٥٠ ألف أو أكثر.
- رصيد البطالة المتراكم بسبب العجز في توفير فرص العمل للقادمين الجدد.
- رصـيد البطالـة الناشـئ عـن انكمـاش بعـض الصـناعات أو نتيجـة لبرنـامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام [٤١].

٢- **الفسـاد فـي إدارة المـال العـام :** إن ثقافـة الفسـاد و الاهمـال قـد انتشـرت فـي المجتمـع المصـري ، نتيجـة لتـدهور منظومـة القيم ، فأصـبح الفسـاد و الاهمـال سـمة رئيسية في كافة منـاحي الحياة ، حيث الرشوة والفساد المالي و الاخلاقـى والرشوة والمحسوبية ، ولا شك أن تردي الاحوال الاقتصادية كانت سبباً في بؤس المصريين وغضبهم [٤٢] وقد أدت ظاهرة تحالف كبار رجال الاعمال مع الحزب الحاكم وتزاوج المال والسلطة إلى نتائج سلبية عديدة ، كان أهمها ما تكشف في أعقاب ثورة ٢٥ يناير وسقوط النظـام، مـن إضـعاف جهـود مكافحـة الفسـاد الادارى والمـالي فـي كثيـر مـن مرافق الدولة وأجهزتها ، ومن غياب قواعد تحول دون تعـارض المصـالح ممـا سـاهم في اتهام كثير من الوزراء والمسئولين بإستغلال مناصبهم ومواقعهم للتربح ولتحقيق منافع شخصية لانفسهم وللشركات التي كانوا يرأسونها أو يمتلكونها أو يساهمون فيها.

٣- **تدنى مستوى التنمية :** ربما تكون الخطة الخمسية التـي انتهت عـام ١٩٧٠ ، مع وفاة الرئيس عبد الناصر، هي آخر خطة تنمية حقيقية شاملة عرفتها مصر، وكـان مستوى النمو الاقتصـادي يرتفـع ارتفاعاً طفيفاً ويعـود إلـى الهبـوط مـرة أخـرى ولـم يسجل ارتفاعاً ملموساً وممتدا علـى فتـرات طويلـة ، وكـان مستوى النمو الاقتصـادي عام ١٩٨٠ معدل نمو ٣.٤٠٩ % ، بينمـا فـى عـام ٢٠٠٩ كـان معدل النمو ٤.٧% . ونستعرض بإيجاز حال التنمية الاقتصادية في مجالين أساسيين :

أ- المجال الزراعي : يعتبر هذا المجال هو الوحيد الذي قامت فيه الحكومة بقدر بسيط من التنمية وذلك بقيامها فـي الفتـرة مـن ١٩٨٥ حتـى ١٩٩٠ باستصـلاح حـوالي

نصف مليون فدان زراعي وتوزيعها على بعض خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة بمعدل ٥ فدادين للفرد. وفى المقابل، قامت الحكومة باستيراد وتوزيع بذور مصابة وقليلة الجودة على الفلاحين ، مما أدى لتلف محصول القطن الذي يعتبر المحصول الرئيسي لمصر منذ الاف السنين، ونقص إنتاجيته إلى حوالى الربع [٤٣]، كما أن أسلوب الري التقليدي بالغمر والذي يتبعه الفلاح المصري منذ ان عرف الزراعة مازال يتبع في ري أكثر من ٩٠ % من أراضي مصر، وهو كما نعلم يستهلك كميات هائلة منُ المياه، ولم تبذل أي محاولت لتدريب الفلاح المصري ومساعدته على التحول للري بالرش أو بالتنقيط، وهي أساليب أكثر كفاءة وترشيدا في استهلاك المياه ولو اتبعت لامكن توفير مياه عذبة تكفي لاستصلاح ٤-٦ مليون فدان إضافية [٤٤].

ب- المجال الصناعي : والتنمية في هذا المجال تبدو أكثر انحداراً ، حيث ان في الفترة من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٧٣ تبنت الحكومة في مصر برنامج للنهضة يعتبر التصنيع أحد دعائمه الاساسية ، فتم بناء أكثر من ألف مصنع شملت الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة ، وعندما بدأت مصر حرب أكتوبر ١٩٧٣ أُغلقت جميع الموانئ البحرية والجوية في وجه التجارة الخارجية بسبب مخاطر الحرب [٤٥].

ومع بداية السبعينيات زاد إنتاج مصر من البترول بحيث فاض جزء بسيط منه للتصدير ، ثم ظهر الغاز الطبيعي بكميات كبيرة مع بداية التسعينيات ، وكان لزاماً ومنطقياً أن تؤدي زيادة مصادر الطاقة المنتجة محلياً مع توفر الايدى العاملة الرخيصة ، وكذلك الكوادر العلمية والفنية إلى طفرة كبيرة في الصناعة ، تكفي حاجة مصر وتصدر الفائض لمحيطها العربي و الافريقى ، لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً ، إذ أنه ومع منتصف السبعينيات تقريباً قرر الرئيس السادات فجأة التخلي عن التخطيط المركزي المعتمد على القطاع العام ، والتحول إلى النمط الرأسمالي والقطاع الخاص ، دون توفر أدنى قدر من العوامل والمناخات الضرورية لنجاح هذا النظام الرأسمالي الجديد ، أما المستثمرين الاجانب فقد وجدوا في اغراءات الاعفاءات الضريبية فرصة سانحة لنهب ما أمكن من ثروات البلاد وتحويلها للخارج فى ظل غياب تشريعات محكمة ودون وجود أي قانون لمحاسبتهم [٤٦]

وفى الاعوام الاخيرة لحكم مبارك ازدادت أعداد المصانع الملوثة للبيئة (كمصانع الاسمنت)، كما كان منتظراً أن يستخدم الفائض من الاسمنت في بناء مدن جديدة ظهر الغاز الطبيعي بكميات كبيرة، فيها كمصدر للطاقة، وتقوم بتحقيق طفرة صناعية

جديدة يضيف قيمة حقيقية للناتج القومي وتقلل من معدلات البطالة العالية ، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، وبناء على ما سبق يتضح أن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر اتسمت بالجوانب التالية - :

- تعد مصر واحدة من الدول العربية الاكثر معاناة من الفقر، ورغم تباين التقديرات الرسمية وغير الرسمية بشأن نسبتها ، إلا أنها تبقى مرتفعة بشكل ملحوظ وتتركز في الارياف أكثر من الحضر- والفقر هو عدم القدرة على الحصول على الحد الادنى من مستوى المعيشة ، فحالة الفقر التي يعيشها الشعب المصري تسببت في تهميش فئات كبيرة من المجتمع وخلق حالة من التذمر وعدم الاستقرار في كافة المجالات، محملين الدولة بسياستها الحالية مسؤولية تفاقم الفقر بعد فشلها في معالجة مسبباته الهيكلية فالفقر في مصر صناعة بشرية نجمت عن فشل سياسات التنمية التي كانت متبعة في نصف القرن السابق والتي أدت في النهاية إلى نتائج كارثية
- كان الوضع الاقتصادي عند تولي الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم في أكتوبر ١٩٨١ متازماً لاسباب متعددة ، منها الحروب التي خاضتها مصر، والديون التي تراكمت عليها ، وسياسات الحقبة الناصرية الاشتراكية التي قضت على القطاع الخاص، و الاثار السلبية التي تركتها تجربة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات ، إلا أن النتيجة تظل أنه بعد ثلاثين عاماً من الاصلاحات الاقتصادية وبعدما أعفت الدول الغربية مصر من نسبة كبيرة من ديونها الخارجية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، فشلت الدولة في تحقيق نقلة نوعية في مستويات معيشة المصريين ، وهو ما نجحت فيه دول أخرى واجهت ظروفا مشابهة لظروف مصر، مثل كوريا الجنوبية و اندونيسيا وماليزيا وفيتنام [٤٧] .

- انتشر الفقر في مصر وتحول إلى ظاهرة وقفت الدولة مكتوفة الايدى أمامها [٤٨] .

نتائج الدراسة :

- لا يعد الاستقرار السياسى كامل الا بالتوازى مع إستقرار اقتصادي واجتماعي ، وهذا الاستقرار عادة ما يكون نتاج الحكم الرشيد ، وهو وليد الحياة السياسية المنضبطة ، وليس أدوات الأمن السياسي التي تستخدمها بعض الدول لتوفير الاستقرار الوهمي ، فالاستقرار الحقيقي يظهر مع ظهور الترابط بين طبقات المجتمع باختلاف توجهاتهم ومعتقداتهم السياسية والدينية .

- ان التنمية التى تعقب التحولات تواجه اشكاليات الصراع بين الاولويات ، والتعجل الشعبى للشعور بتنمية ملموسة على المدى القصير ، تلك التنمية تحسن من مستوى المعيشة وتجعل الشعب قادر على ادارة شئونه بنفسه دون تسلط او وصاية ، وهو الامر الذى قد تواجهه الحكومات بإجراءات سحب الاحتياطيات النقدية لتوجيهها الى محاور تحقق الرضا الشعبى ، ولكن فى نفس الوقت يقلل من القدرة المالية للدولة فى مواجهة امور أخرى .

توصيات الدراسة :

على النظام السياسى ان يعمل على تقوية الاستقرار السياسى و الذى يؤدى بالضرورة الى تنامى معدلات التنمية السياسية والمشاركة ، وزيادة المناخ الاستثمارى ، وضمان التمويل اللازم للمشروعات القومية .

المراجع:

(١)كوثر رشيد عبيد الفتلاوي، " حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية حتى ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢م"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد ١٥، العدد٤، ٢٠٠٨م، ص ١٣٢٦.

(٢)رفعت السعيد، **" ثورة ١٩١٩ القوى الإجتماعية ودورها: محاولة لرؤية جديدة "**، (مصر: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩م)، ص٣٩، ص٤٠.

(٣)عبد الرحمن الرافعي، **" ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من ١٩١٤م إلى ١٩٢١م"**، (مصر: دار المعارف، ١٩٨٧)، ص١٩٧.

(٤)عباس محمود العقاد، **" سعد زغلول: سيرة وتحية "**، (القاهرة: مطبعة حجازي بالقاهرة، ١٩٣٦م)، ص٣٦٩، ص٣٧٧.

(٥)رفعت السعيد، مرجع سابق، ص٤٠.

(٦)محمد هلال، محمود شريف بسيوني، **" الجمهورية الثانية في مصر"**، (مصر: دار الشروق، ٢٠١٢م)، ص١٨٢: ص١٨٤.

(٧)سعيد عبد الفتاح عاشور، **" ثورة شعب: عرض للحركة الوطنية المصرية في مصر في القرنيين التاسع عشر والعشرين"**، ط١، (القاهرة: دار النهضة للنشر، ١٩٦٤م)، ص١٣٨.

(٨) سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٩)توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، **" دراسات في الوطن العربي: الحركات الثورية والسياسية"**، ط٢، (الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٤م)، ص١٣٤.

(١٠)جلال يحي، **" العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية"**، (الإسكندرية: ١٩٦٦م)، ص٥٥١، ص٥٥٢.

(١١)جلال يحي، مرجع سابق، ص٥٤٦.
(١٢)المرجع السابق، ص٣٣٢.
(١٣)خالد سعود كاظم، مرجع سابق، ص٣٣٤.
(١٤)يوسف محمد عيدان الجبوري، "تنظيم الضباط الأحرار وقيام ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية** ، المجلد ١٥، العدد ٩، ٢٠٠٨م، ص٣٨٢.
(١٥)خالد سعود كاظم ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ ، ص٣٤٧.
١٦ محمد حافظ ، ثورة يوليو وبناء النظام السياسى http://www.ahram.org.eg
الامير صحصاح ، انعكاس الواقع المصري في الصحافة الأدبية خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦١) 17
http://www.rosaelyoussef.com

١٨ على الدين هلال ، النظام السياسى المصرى بين ارث الماضى و افاق المستقبل ، ١٩٨١ : ٢٠١٠ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ص ٣١ .
١٩ د عثمان خليل عثمان ، الاتحاد القومى و نظام الحزب الواحد " المجلة المصرية للعلوم السياسية ، مجلد رقم ١ عدد ٥ / نوفمبر ١٩٥٨ ، نقلاً عن د على الدين هلال مرجع سابق ص ٣٠٣ .
٢٠ محمد نور البصراتى ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .
٢١ تطور السلطات الثلاث في عهد السادات http://www.elsyasi.com

٢٢ فتحى نجيب ، التنظيم القضائى المصرى ، القاهرة دار الشروق ٢٠٠٣ ، ط٤ ، د احمد حسن الرشيدى ، السلطة القضائية فى مصر د . على الدين هلال (محرر) ، الحكومة و النظام السياسى ص ص ١٠٧ - ١٢٢
٢٣ د معتز الدبس ، النظام السياسى المصرى https://pulpit.alwatanvoice.com
٢٤ راجع تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى عام ٢٠٠٥
رؤساء للوزراء فى ٣٠ عاما وثلاثة فى ١٩ شهرا ٢٥٨
https://www.elwatannews.com/news/details
٢٦ فتحى نجيب ، مرجع سابق ص ١٢٥ - ١٢٦
٢٧ على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥

٢٨ عادل عامر ، كيفية تطبيق حكم العزل ضد قيادات الحزب الوطني
http://www.afrigatenews.net/content
٢٩ محمود شريف بسيونى ، ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٩ .
٣٠ محمود شريف بسيونى ، ومحمد هلال، مرجع سابق ذكره ص ٣٠ .
٣١ محمد ثابت ، الحكام العرب : كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١ ص ٤٣ .
٣٢ صالح زكي ، مصر والمسألة الديمقراطية، دار الوسام ودار ابن زيدون، بيروت، ١٩٨٧ ، ص ٤١ .

٣٣ عمرو حمزاوى ، وآخرون، حال مصر ٢٠١٠" عام قبل الثورة"، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١.
٣٤ محمود شريف بسيونى ، ومحمد هلال، مرجع سابق ذكره ص ٣٥ .
٣٥ إيهاب عمر ، الثورة المصرية الكبرى، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١ ص ١٤ .
٣٦ ناني محسن أحمد عبد السلام ، الواقع المصري وانعكاساته على المواطن قبل الثورة وما بعد الثورة ، المعهد العالي للخدمة الجتماعية، بور سعيد-مصر، ٢٠١١.
٣٧ كمال علي أحمد أبو شاويش ، ثورة ٢٥ يناير في مصر : أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا ، جامعة الازهر ، غزة - فلسطين ، ٢٠١٣.
٣٨ اسماعيل قيره ، و اخرون "عولمة الفقر" ، دار الفجر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦ .
٣٩ رضا البسيونى ، كواليس الثورة ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠١١ ص ٢٣ .
٤٠ أحمد السيد النجار ، الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر والتهميش كمحصلة للسياسات القتصادية العامة، الجزيرة نت-مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٢/١٠
٤١ د. محمد ناجي حسن ، البطالة والنمو القتصادي في جمهورية مصر العربية على الرابط http://cutt.us/fFOOb
٤٢ أحمد فاروق غنيم ، وآخرون، دراسة حول نظام النزاهة الوطني – مصر، منظمة الشفافية الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٤٣ راجي أسعد ، وملك شكري، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٩
٤٤ سليمان سرحان، الزراعة المصرية بين الفساد والاختراق الاسرائيلي، الوفد، ٢٠١٢ ، على الرابط http://www.alwafd.org
٤٥ هبة نصار ، بعض الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، في جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران) ، الاصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، أعمال المؤتمر العلمي بقسم الاقتصاد، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩١ ،دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤ ص ١٨ .
٤٦ راجي أسعد ، وملك شكري، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٩ .
٤٧ محمود شريف بسيونى ، ومحمد هلال، مرجع سابق ذكره ص ٤١ .
٤٨ هبة محسن ، بالارقام ..الفقر في مصر خلال العام (انفوجراف) ٢٠١٤/٩/٤ ، http://cutt.us/hiP3